

# قضايا الإصلاح الاقتصادي

## هل نحن بصدد موجات تسونامي للإصلاح؟

عبد الوهاب الكبسي

المدير الإقليمي لإفريقيا والشرق الأوسط، مركز المشروعات الدولية الخاصة

### المقال في كلمات :

- الشعبوية ومركزية سلطة اتخاذ القرار يوشكان على تقويض تحول تونس إلى الديمقراطية.
- بدلاً من التصور بأن الحكومة مسؤولة وحدها عن صناعة القرار، وان القطاع العام مسئولاً عن خلق فرص العمل، من الأجدى أن تتجه الإصلاحات إلى إزالة الحواجز القانونية التي تمنع القطاع الخاص من التحول إلى محرك لخلق الوظائف.
- حتى يُكتب للتحول التونسي النجاح، ينبغي أن يشجع هذا التحول على مشاركة طائفة واسعة من المجتمع، بما في ذلك جمعيات رجال الأعمال، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الأحزاب السياسية.

للتعليق على هذا المقال، يمكنكم زيارة مدونة التنمية لمركز المشروعات الدولية الخاصة : [www.cipe.org/blog](http://www.cipe.org/blog)



published by the  
Center for International Private Enterprise  
an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce  
1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA  
ph: (202) 7219200- • web: [www.cipe.org](http://www.cipe.org) • e-mail: [cipe@cipe.org](mailto:cipe@cipe.org)

## موجات تسونامي تتكون

اعتمد النموذج الاقتصادي التونسي -طويلة عقود مضت- على تعظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعين رئيسيين، هما: السياحة والصناعات المغذية (مثل أجزاء السيارات) بغرض التصدير إلى أوروبا في الأساس. هذا النموذج يعني، بكل تأكيد، أن تونس كان بها استثمارات أوروبية هائلة، وكان هناك حافز على توفير سوق عمل تنافسية لاجتذاب الشركات الأجنبية، وكانت الوظائف تُخلق في العاصمة وغيرها من المدن الساحلية.

على أن الاستثمارات في مرافق البنية التحتية في تونس ظلت مقصورة على المناطق الساحلية، ولم تشجع المستثمرين على إنشاء مشروعات خارج المدن الرئيسية؛ حيث كانت تكاليف النقل تحول دون ذلك. وقد نتج عن هذا الوضع تباين كبير في معدلات النمو بين المدن الساحلية والمدن الداخلية خلال العقدين الماضيين (5-10% نمو في الساحل، مع ركود أو تراجع اقتصادي في الداخل)، وتباين كبير -بالتالي- في الدخل، والتعليم، ومستوى الرفاهية. هذا النموذج الاقتصادي الذي يحتاج إلى الإبقاء على تكاليف العمالة في مستويات منخفضة -بشكل قسري- إلى جانب إهمال المدن غير الساحلية، زاداً من وطأة الفقر في بلدات وقرى مثل سيدي بوزيد وقاف، وأفضيا إلى الشرارة التي أشعلت المظاهرات العاشدة.

وعلى الجانب الآخر، وجد الشباب المتعلم في العاصمة والمدن الساحلية وظائف في الصناعة، والسياحة، والبنوك، ومختلف المرافق الخدمية. هذه الطبقة الوسطى البازغة تمكّنها نهم لأحدث تكنولوجيات الهواتف النقالة، وألعاب الفيديو، وغيرها من مظاهر المجتمع الحديث. كانت تلك الطبقة أيضاً في حاجة للتعبير عن نفسها بشكل منفتح وفي توكٍ للحرية التي يتمتع بها الأصدقاء والزملاء ومواطنو الإنترنت على الـ "فيس بوك" ممن يعيشون في بلدان ديمقراطية. وفي ظل البطالة التي تعانيها بعض المناطق في تونس، ومعاناة

في الأسابيع القليلة الماضية، استطاع الوجه الجديد للشعب التونسي -الشباب المفعم بالحيوية، والمتعلم، والمنظم، والمتواصل مع بعضه البعض، والمتعطش للديمقراطية- أن يحل محل الصورة التقليدية لشعب غارق في خضم بنى سياسية سلطوية. أصبح بالإمكان، أخيراً، أن نهيل التراب على الادعاءات القائلة بأن العالم العربي غير راغب في الديمقراطية.

هل يمكن تحويل تلك النجاحات إلى مكتسبات سياسية واقتصادية حقيقية، وكيف؟.

إن التوجهات البازغة في تونس، منذ إسقاط الرئيس السابق زين العابدين بن علي، تبعث على القلق. فالخطاب ذو النبرة الاقتصادية المنحاز لاقتصاد السوق يوشك أن يُزاح إلى الهامش نتيجة عدم الدراية الكافية بماهية اقتصاد السوق؛ إذ إن الحديث السائد في الشارع وفي الإعلام، وبين مختلف القوى السياسية ينحرف نحو الخطاب الشعبوي، الذي قد يكون مدمراً للاقتصاد التونسي وللتحول الديمقراطي. فلو دانت القيادة في تونس لذلك الخطاب الشعبوي، فإنها ستفضي إلى الحد من قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل عالية القيمة، يشهد احتياج التونسيين -خاصة الشباب- إليها. وهو ما سيؤدي، بدوره، إلى خفوت متزايد في حماس الشباب الذين أشعلوا جذوة التحركات الشعبية تجاه تلك التحركات نفسها.

على أن الصورة لا يتحتم أن تكون على مثل هذا القنوط. فلو نفذت الإصلاحات اللازمة بشكل مناسب، قد تستطيع تونس أن ترعى مناخ أعمال أفضل للقطاع الخاص المحلي، مع دعم الحكم التشاركي الديمقراطي الخاضع للمساءلة. ومن شأن تلك الإصلاحات أيضاً أن تجتذب المستثمرين الأجانب الذين سوف يرون في الديمقراطية التونسية فرصة لنشاط مجتمع أعمال قائم على حكم القانون.

الأليفة- فزادت من تنامي الغضب والاشمئزاز تجاهها من قبل المواطن العادي ومجتمع الأعمال الأوسع على حدٍ سواء. كذلك وسَّعت "الأسرة الحاكمة" - وهو التعبير الذي يطلقه التونسيون على الرئيس السابق وأقاربه- من نفوذها للهيمنة على الأعمال من خلال الفساد، والابتزاز، والترهيب. وكان في كل ذلك خنقٌ لما كان في يوم ما قطاعاً خاصاً مجدداً يحمل بين جنباته القدرة على أن يغدو المصدر الرئيسي لخلق الوظائف والثروة. اجتمعت رأسمالية الشللية والقلّة الحاكمة، مع تشعب الفساد وتغلغله، في ظل نموذج اقتصادي يشوه آليات التنافسية الاقتصادية واحتياجات سوق العمل، مما أدى إلى انقلاب الغالبية العظمى من القطاع الخاص، وهو القطاع العريض الذي يمثل أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة وغير الرسمية، ضد النظام بشدة.

وقام الجيش التونسي الذي كان بعيداً عن الشؤون السياسية للدولة، بالحفاظ على حياده ودعم الشعب في مطالبه مما شكل الخطوة الأولى في نجاح حركة الإصلاح التونسية.

ساهمت كل تلك العوامل، مجتمعةً، في السقوط الحاد وغير المتوقع لنظام بن علي. فبمجرد أن بدأت المدن الداخلية في تونس التحرك من أجل التغيير، تلقفته الطبقة المتوسطة المتعلمة في العاصمة والمدن الساحلية، فانضمت إلى التحركات، لتطالب بما كانت تحلم به منذ سنوات من حرية وكرامة.

## دفع إمكانات الإصلاح

على الرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً على إمكانية التنبؤ بالمسار الذي ستتخذه الإصلاحات التونسية، فإن هناك بعض الأسباب التي تدفعنا إلى الحذر في التفاؤل. فالاقتصاد التونسي-على خلاف البلدان الأخرى في المنطقة- لا يقوم على الموارد الطبيعية، ولكن على إنتاجية قوة العمل التونسية، وتمكين القطاع الخاص وابتكاره. وتمتلك تونس العديد من

شرائح أخرى من ضعف الدخول أو تدني نوعيات الوظائف، ووجود شريحة ثالثة تعمل في وظائف مربحة ولكنها عطشى لمزيد من الحرية، أصبح التونسيون يرون بشكل متزايد، في الوضع القائم -الذي يرى إمكانية تسامح التونسيين مع تلجيم حريتهم في مقابل فرص العمل والاستقرار- صفقة خاسرة.

وتمثل الصدع الآخر الكبير في نظام الرئيس السابق بن علي، في تآكل قاعدة سلطته. فقد كان التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم جهازاً يمارس المحسوبية وتوفير الولاء للدولة. وتم تفرغ المؤسسة الحزبية من مقوماتها وأصبح الحزب ديناصوراً متضخماً يعمل به ثمانون ألف موظف لا يدينون بالولاء للحزب.

كان من المفترض أن يعبر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية عن صوت القطاع الخاص في تونس. بيد أن عدداً كبيراً من رجال الأعمال كانوا يشعرون بأن الاتحاد لم يعد مناصراً لتحسين البيئة الاقتصادية للبلاد لتوطد صلاته بالنظام السياسي أكثر من اللازم. وقد انطوى ذلك على ضعف صوت القطاع الخاص في عملية تطور السياسات العامة، وضعف ثقة ريادة الأعمال المحليين. كذلك نجحت الحكومة في احتواء قيادات الاتحادات العمالية التونسية، على الرغم من أن الاتحاد التونسي العام للشغل كان من أقدم المؤسسات في تونس وأقواها، ولكن في العقد الأخير، عزز بن علي علاقته مع قيادات الاتحاد عبر المحسوبية ونظام توزيع السلطة. وقد شهدت تلك الفترة صدعاً يبين القيادة وبقية أعضاء الاتحاد، ففقدت القيادات ولاء المستوى الأوسط من الإدارة وقاعدة العضوية على حد سواء.

ومما زاد من تقويض الدعم الشعبي لبن علي تلك الطبقة من البطانة من رجال الأعمال التي استغلت صلاتها الوثيقة بالرئاسة، فقد أفرطت تلك النخبة في التباهي بإظهار الثراء -من قيادة السيارات الفارهة إلى امتلاك النمرور

## طريق تونس نحو المستقبل

يحمل المستقبل الكثير من الأمل لو سارت الأمور على مسار إصلاحات بناءة وليس خطوات شعبية. فالدولة الديمقراطية التي تعتمد على الدخل الذي يدره المواطنون والأعمال سوف تصبح، بالضرورة، مسئولة أمام مواطنيها. لذا، يتحتم على قادة البلاد أن يجتمعوا ويضعوا خارطة طريق خاصة بهم. ومن الطبيعي أن تشتمل أية خطة على بعض العناصر الأساسية:

### نقل السلطة إلى المستويات الأدنى

ينبغي تغيير النموذج الاقتصادي والسياسي القديم من أجل التركيز على التنمية الإقليمية واحتياجات البنية التحتية. لذلك، يجب أن تتبنى تونس نموذج اللامركزية في الإدارة الحكومية، حتى تتوفر حلول أكثر اتساقاً مع البيئة المحلية، وذلك بالسماح بانتخاب المحافظين محلياً، وإخضاع المحافظين لآليات المساءلة المحلية، وفتح السبل أمام المواطنين لتقديم حلول تتناسب مع الرؤى المحلية.

### الإصلاح القانوني والتنظيمي

هناك حاجة ملحة لإيجاد تناغم وتبسيط للقوانين الحاكمة للاقتصاد والاستثمار المحليين. فمع تزايد الأعباء القانونية والتنظيمية تتزايد فرص الفساد الذي يقوض نمو القطاع الخاص وسيادة القانون والشفافية. فلم تكن قوانين البلاد بطبيعتها تتيح الشفافية، فسمحت بوجود نظام يستشري فيه بالفساد والمحسوبية على نطاق واسع. وبالتالي، فسيكون لتقليص الإجراءات القانونية والتنظيمية أثر مباشر على تعزيز الحوكمة الديمقراطية وتحسين النمو الاقتصادي.

فالمعوقات التنظيمية المرهقة، وضعف سيادة القانون، وضعف حقوق الملكية أو غيابها، كل ذلك يمنع ريادي الأعمال من المشاركة في الاقتصاد. إن محمد بوعزيزي

الأصول القيمة الجاهزة: رأس مال بشري هائل يشمل الشباب المتعلم الجاد في العمل، وسهولة الاتصال والتواصل مع العالم المتقدم، وطبقة وسطى متعلمة ومنفتحة على العالم، وقطاع خاص ذي عقلية إصلاحية. تمتلك تونس إذن إمكانات صناعية، وتجارية، وبشرية (قوة العمل) هائلة. كذلك يوفر لها موقعها الجغرافي سوقاً طبيعية تضم أكثر من 100 مليون مواطن في شمال أفريقيا، يقتسمون معها الثقافة والتاريخ، وسوف يرون فيها نموذجاً للتنمية في بلدانهم.

على أن موجات التسونامي للحركة الجماهيرية والأصول الطبيعية التي تمتلكها تونس ينبغي أن تجتمع إليهما موجات مثالية من الإصلاحات حتى تقضي إلى تعزيز الديمقراطية واقتصاد السوق. أما السياسات الشعبية المدمرة التي تجري المطالبة بها الآن، ثم التفكير فيها وتبنيها، في ظل الحمى الحالية، فقد تقضي إلى هروب رأس المال، وخسارة المزيد من الوظائف، واضطراب اقتصادي، وعودة إلى أحادية اتخاذ القرار.

في البداية، تعثرت الحكومة الانتقالية برئاسة محمد الغنوشي، عندما أبقت على الحقائق الوزارية السيادية بيد ساسة مرتبطين بالنظام السابق، ثم قامت بعد ذلك بتعيين محافظين جدد لمحافظة تونس الـ 24 دون استشارة القوى السياسية في البلاد.

وقد أفضى ذلك إلى فقدان الحكومة لرأس المال السياسي الداعم من المواطنين، فأضحت الآن مجبرة على الاستجابة لمطالب الشارع من توفير الإعانات، ورفع الرواتب، وزيادة المعاشات، والاتساع في حجم القطاع العام. هذه الدعوات الشعبية عبرت عنها فئة معارضة جديدة، وإن كانت تلك الفئة لا تتمتع بقدرة كبيرة على طرح حلول ملموسة لأوجاع الاقتصاد التونسي. ففي بلد فقير الموارد مثل تونس لا يكون هناك سبيل لتنفيذ البرامج الحكومية، بما في ذلك الاستجابة للمطالب الشعبية بتوفير الإعانات، إلا بالاعتماد على حصيلة الضرائب التي تزداد نقصاً يوماً بعد يوم؛ نتيجة تباطؤ السياحة والأنشطة الأخرى في البلاد. ويا له من مسار مدمر لا يستقيم الأمر معه.

فالحوكمة الرشيدة للشركات من شأنها مساعدة المؤسسات على إقامة علاقات شفافة بين حاملي الأسهم والمديرين، وتعزيز دور مجالس الإدارات وقدراتها، وضمان حماية حقوق صغار المساهمين. هناك العديد من الروابط التي تربط تحسين الحوكمة في القطاع الخاص وتحسينها في القطاع العام، حيث أن القيم الجوهرية التي تقوم عليها حوكمة الشركات من عدالة وشفافية ومسئولية ومساءلة هي نفسها القيم الأساسية للديمقراطية.

ومن الأمثلة الملموسة التي يمكن أن نسوقها في هذا الصدد مكاتب الجمارك التي يجب أن تركز تونس على تحسين استقامة أدائها، من حيث التفتيش وتقنيات التحقق، وكذلك المكاتب البلدية التي ينبغي أيضاً تحسين استقامة أدائها. على أن هذا التوجه يجب أن يسانده تحديث معارف القضاة المحليين وتدريبهم حتى يستطيعوا تطبيق القانون بعدالة، وكذلك توفير المرتبات المناسبة للحد من عنصر الطلب في الرشوة.

## إصلاح القطاع العام

يعاني القطاع العام في تونس الآن من التضخم وعدم الكفاءة، بعد سنوات من السياسات غير المواتية، وما كان يُرى من حاجة إلى توفير الحكومة للوظائف حتى تخفف من الغضب الجماهيري. لذا، ينبغي أن يكون إصلاح القطاع العام أولوية وطنية، وأحد مواطن تركيز المساعدات الدولية، على حدٍ سواء. إن مستويات التشغيل الحالية في القطاع العام، ناهيك عن التوسع في هذا التشغيل، تمثل قيداً لا مبرر له على الموارد، واستنزافاً لقدرة تونس على الابتكار وإمكانية وصولها إلى التنافسية في السوق العالمية. وبالإضافة إلى تحسين القطاع العام من خلال ضبط وظائفه، وتحسين قدراته الإدارية والبيروقراطية حتى تصبح أكثر شفافية وقابلية للمساءلة، فإن من شأن تحسين حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة أن يزيد أيضاً من كفاءة وفاعلية القطاع العام ككل.

-ذلك الشاب الذي يُعتقد أنه أطلق شرارة المظاهرات التونسية- أُجبر على الاتجاه إلى العمل في القطاع غير الرسمي لتلك الأسباب تحديداً. فأصحاب المشروعات من أمثال بوعزيزي يقومون بنشاط مشروع لا يعاقب عليه القانون، ويقدمون سلعاً وخدمات مشروعة، ولكنهم مجبرون على البقاء في القطاع غير الرسمي بسبب البيئة التنظيمية المقيدة، وأعباء الدخول في الاقتصاد الرسمي. وفي بلد مثل تونس تضخمت فيه القطاعات غير الرسمية، لا تُدفع الضرائب، ويتفشى الفساد، ولا يستطيع المواطن المشاركة في صنع السياسة العامة، ويسوء تخصيص الموارد، وتطول قائمة النتائج السلبية.

ورغم أن تونس قد أدخلت بالفعل بعض الإصلاحات القانونية والتنظيمية، فإنها لا تزال تحتاج إلى تحسين كيفية التعامل مع تصاريح البناء، وتسجيل الممتلكات، وتسهيل الحصول على الائتمان والقروض، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود. وسوف تحتاج حوكمة القطاع الخدمي - الذي يساهم بنصيب كبير في الناتج الإجمالي القومي- إلى اهتمام خاص خلال مرحلة التحول. ويرى التونسيون أن السلطات المطلقة العنان أسوأ استغلالها في تنظيم هذا القطاع فحدت من إنتاجيته.

## مكافحة الفساد

لقد أوج الشعور بالفساد المظاهرات الشعبية في تونس؛ وبالتالي، فعلى التونسيين أن يجعلوا من محاربة الفساد أولوية وطنية ويتعاملوا معه على مستوى مؤسسي، بما ينطوي عليه ذلك من ترسيخ مبادئ احترام سيادة القانون. وهو ما يعني دراسة جانبي العرض والطلب في الفساد، ووضع بنية مشجعة على الحد من السلوك الفاسد. إن شفافية اتخاذ القرار لا تعني التعامل مع فرص الفساد في المؤسسات الحكومية فحسب، بل تعني أيضاً ترسيخ مبادئ وممارسات حوكمة الشركات وزيادة الوعي بالعلاقة بين تحسين ممارسات الحوكمة في القطاع الخاص وتحسينها في القطاع العام.

## دور المجتمع المدني

صحيحٌ أن وضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة ونزاهة أمران حاسمان في التطور الديمقراطي في تونس؛ ولكن الديمقراطية السليمة تتوقف على السماح لصوت الشعب بأن يرشد الجالسين على كرسي السلطة عند اتخاذ القرارات اليومية. ومن هنا كانت طبيعة المؤسسات والآليات التي تتيح للمواطنين المشاركة في صنع السياسات ومساءلة متخذي القرار، عاملاً مهماً في قدرة الديمقراطية على تقديم ما تعد به لمواطنيها.

## إشراك القطاع الخاص في الإصلاحات

إن مشاركة القطاع الخاص الفورية والمخلصة في الإصلاحات أمر حاسم بالنسبة لتحقيق الأهداف التنموية لتونس وتبنيها لمكانها الطبيعي بوصفها مركز الطاقة الاقتصادية بالمنطقة. لقد استخدم شباب البلاد صوتهم الجماعي في المطالبة بتغيير ديمقراطي، ومن الممكن أن تُتخذ تونس حالة عملية لنموذج تنموي جديد لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها، يترك وراءه السلطوية والركود الاقتصادي، ويتحرك قدماً على طريق تحسن صحي ملموس في نموه الاقتصادي، وارتقاء نوعية الوظائف، والحوكمة الديمقراطية القابلة للمساءلة.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بضمان اشتغال عملية صنع السياسات على مدخلات من مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع التونسي، من أحزاب سياسية، ومجتمع مدني، ونقابات عمالية، وبالطبع صوت القطاع الخاص. إن تحويل الحماس الهائل الذي أوجدته "موجات تسونامي" المتعلقة بالظروف المواتية للإصلاح إلى طاقة إيجابية، أمر حاسم إذا أريد لتونس أن تجني كل ما تتيحه هذه الفرصة الذهبية من إصلاحات.

هناك حاجة ملحة لبناء قدرات المجتمع المدني التونسي على تطبيق مبادئ الحوكمة والديمقراطية، فالمنظمات في حاجة إلى المساعدة في مجالات التخطيط الاستراتيجي وآليات حشد التأييد حتى يستطيع المواطنون في كل مواقع الطيف السياسي أن يشاركوا في سوق الأفكار ويثروا التجربة الديمقراطية التونسية.

كذلك هناك حاجة خاصة لتحسين قدرة منظمات المجتمع المدني، التي تمثل القطاع الخاص ذي التوجه الإصلاحي -على تنوعه- بما في ذلك الغرف التجارية، والجمعيات، ومراكز الفكر والأبحاث. وهو أمر ضروري حتى يستطيع القطاع الخاص أن يدفع نهج الابتكارية الذي يركز على تقديم الحلول، وأن يدخل لغة جديدة في الحوار الوطني الذي يدفع البلاد الآن بعيداً عن التركيز على الحاجة لخلق وظائف للشباب. كذلك يُعد استقلال الإعلام وكفاءته، بوصفه آلية للمساءلة ورفع الوعي، جزءاً مهماً من بناء قدرات المجتمع المدني.

## التحول السياسي والمؤسسي

موعد الانتخابات الحاسمة يلوح في الأفق، ومعه يتعين على الأحزاب السياسية أن تبدأ في وضع برامج تركز على القضايا التي تشغل المجتمع، بما في ذلك القضايا الاقتصادية في المقام الأول، حتى يمكن للتنافس الانتخابي أن ينتقل من النقاش المحتدم حول الأيديولوجيات والأشخاص إلى التنافس على تقديم أفضل الحلول لاحتياجات تونس التنموية. فالتقاشات السياسية الجارية الآن تفتقر بشكل خطير إلى طرح الحلول الاقتصادية للمشاكل الوطنية الرئيسية. ومع الإعداد لانتخابات حرة ونزاهة، وتكوين حكومة ممثلة للشعب، ينبغي أن يشمل هذا الخطاب كل الأطراف المعنية، من حكومة ومعارضة ومجتمع المدني.

سلسلة قضايا الإصلاح هي خدمة على الإنترنت ونشر للمقالات الإلكترونية يقدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة. تطرح تلك الخدمة مقالات معمقة موجهة إلى شبكة من صناعات السياسات، وقادة الأعمال، والإصلاحيين المدنيين، والأكاديميين، وغيرهم من المهتمين بالقضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بتمية الديمقراطية.

ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع مرتين في الشهر. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشارك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع:

[www.cipe.org](http://www.cipe.org) أو [www.cipe-arabia.org](http://www.cipe-arabia.org)

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. وتتراوح المقالات بين 1000-3000 كلمة، ولكن سوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال.

يهدف مركز المشروعات الدولية الخاصة إلى تعزيز الديمقراطية حول العالم من خلال المشروعات الخاصة والإصلاحات المعتمدة على السوق. مركز المشروعات الدولية الخاصة واحد من أربع معاهد رئيسية تابعة للصندوق الوطني للديمقراطية. عمل المركز، منذ 1983، مع قادة أعمال، وصناع السياسات، وصحفيين لبناء المؤسسات المدنية الحيوية بالنسبة لمجتمع ديمقراطي. تشمل مجالات البرامج الرئيسية للمركز: مكافحة الفساد، وحشد التأييد، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وحرية تداول المعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، والمرأة والشباب.

عبد الوهاب الكبسي هو المدير الإقليمي لبرامج إفريقيا والشرق الأوسط في مركز المشروعات الدولية الخاصة. وقد قام، مؤخراً، بزيارة إلى تونس التقى فيها القادة السياسيين في الحكومة والمعارضة، وكذلك قادة القطاع الخاص، والنقابات العمالية، والمجتمع المدني.

كان الكبسي قبل انضمامه إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة يعمل مديراً لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالصندوق الوطني للديمقراطية، حيث أشرف على ملف كان يضم أفغانستان، وإيران، والعراق، ودول الخليج، والشرق العربي، وشمال إفريقيا، واليمن. وكان قبل عمله بالصندوق مديراً تنفيذياً بمركز دراسات الإسلام والديمقراطية.

ولد الكبسي في اليمن، وهو مقيم حالياً في شانتلي بولاية فرجينيا مع زوجته وبناته الثلاث.

وجهة نظر الكاتب تعبر عن رأيه الخاص ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح مركز المشروعات الدولية الخاصة بإعادة طبع المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح، و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط:

1. نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة.
2. إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.